Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 611-633
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Rebuilding the Unseen: From the Wounds of Conflict to Reconstructing Libyan Society A Social Work Perspective

Dr. Najat Al-Hadi Abdullah Mohammed*
Department of Social Work, Faculty of Education, Al-Zaytuna University, Tarhuna, Libya

إعمار ما لا يُرى: من جراح الصراع إلى إعادة بناء المجتمع الليبي مقاربة من منظور الخدمة الاجتماعية

د. نجاة الهادي عبدالله محمد*
قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية، جامعة الزيتونة ، ترهونة، ليبيا

*Corresponding author: njatalsmwy@gmail.com

Received: March 14, 2026	Accepted: April 25, 2026	Published: May 23, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
For decades, Libya has been affected by invisible social wounds caused by recurring conflicts, profoundly impacting interpersonal trust, family and community bonds, and traditional social values and practices. This study aims to analyze these wounds and explore strategies for reconstructing Libyan society from a social work perspective, focusing on restoring social cohesion and empowering local communities.
Findings indicate that Libyan society remains fragile and requires systematic professional interventions, including community empowerment, psychosocial rehabilitation programs, and enhancing social cohesion, while integrating traditional initiatives with professional social work expertise ,The study offers practical recommendations, including developing social workers' capacities, promoting community participation, reviving traditional social values, and coordinating between official institutions and civil society to ensure sustainable outcomes.

Keywords: Libyan Society, Social Wounds, Social Reconstruction, Social Work, Social Cohesion, Ecological Model, Systems Theory**.**

الملخص
تواجه ليبيا منذ عقود جراحًا اجتماعية غير مرئية نتيجة النزاعات المتكررة، أثرت بشكل عميق على الثقة بين الأفراد، الروابط الأسرية، والقيم والممارسات الاجتماعية التقليدية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه الجراح واستكشاف استراتيجيات إعادة بناء المجتمع الليبي من منظور الخدمة الاجتماعية، مع التركيز على استعادة التماسك الاجتماعي وتعزيز قدرات المجتمع المحلي، وأظهرت النتائج أن المجتمع الليبي هش ويحتاج إلى تدخلات مهنية منهجية تشمل تمكين المجتمع المحلي، برامج التأهيل النفسي والاجتماعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع دمج المبادرات التقليدية والخبرة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين.
وتقدم الدراسة توصيات عملية تشمل تطوير قدرات الأخصائيين الاجتماعيين، تعزيز المشاركة المجتمعية، إحياء القيم الاجتماعية التقليدية، والتنسيق بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني لضمان استدامة النتائج..

الكلمات المفتاحية: المجتمع الليبي، الجراح الاجتماعية، إعادة البناء الاجتماعي، الخدمة الاجتماعية، التماسك الاجتماعي، النموذج الإيكولوجي، نظرية النظم الاجتماعية.

المقدمة:

في سياق التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الليبي خلال العقد الأخير، لم يقتصر أثر الصراع المسلح على ما خلّفه من دمار مادي طال البنية التحتية والمؤسسات، بل امتدّ ليصيب البنية الاجتماعية في عمقها، مُحدثًا جراحًا غير مرئية تمثلت في تفكك الروابط الاجتماعية، وتآكل الثقة، وتنامي مشاعر الخوف والاغتراب، وانتشار الصدمات النفسية والاجتماعية بين الأفراد والجماعات. فقد أفرزت سنوات الصراع واقعًا اجتماعيًا معقدًا اتسم بتغير أنماط العلاقات داخل الأسرة والمجتمع، وازدياد حدة الانقسامات الاجتماعية، وظهور أشكال جديدة من الهشاشة الاجتماعية، خاصة لدى الفئات الأكثر تضررًا مثل النازحين، والأطفال، والنساء، والشباب (العيساوي، 2018).

ويُجمع الباحثون في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية على أن إعادة إعمار المجتمعات الخارجة من النزاعات لا يمكن أن تنجح إذا اقتصرت على الجانب المادي وحده، إذ إن البنية التحتية، مهما بلغت درجة تطورها، تظل عاجزة عن تحقيق الاستقرار ما لم تُدعَم بإعادة بناء الإنسان والعلاقات الاجتماعية التي تمنحه الإحساس بالأمان والانتماء (الحمادي، 2020). ومن هذا المنطلق، يبرز مفهوم "إعمار ما لا يُرى" بوصفه مدخلًا تحليليًا وإنسانيًا يركز على إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وترميم العلاقات المتصدعة، ومعالجة آثار الصدمة المجتمعية، باعتبارها شروطًا أساسية لتحقيق التعافي والاستقرار الاجتماعي.

لقد أفرز الصراع الليبي جراحًا اجتماعية عميقة لا تظهر في الإحصاءات العمرانية، لكنها تنعكس بوضوح في السلوك الاجتماعي اليومي، وفي ضعف التضامن الاجتماعي، وتراجع الثقة في المؤسسات، وازدياد النزعات الفردية، وانتشار الإحباط وفقدان الأمل، وهي مظاهر تشير إلى أزمة بنيوية في البناء الاجتماعي ذاته (المنصوري، 2019). وتكمن خطورة هذه الجراح في كونها جراحًا صامتة، تتراكم آثارها على المدى البعيد، وقد تعيق أي جهود لإعادة الإعمار المادي أو المصالحة الوطنية إذا لم يتم التعامل معها بصورة مهنية ومنهجية.

في هذا السياق، تبرز الخدمة الاجتماعية كأحد أهم المداخل المهنية القادرة على الانتقال بالمجتمع الليبي من مرحلة جراح الصراع إلى مرحلة إعادة البناء الاجتماعي، لما تمتلكه من أدوات معرفية ومهارية تمكّنها من العمل على مستويات متعددة: الفرد، والأسرة، والجماعة، والمجتمع المحلي. فالدور المهني للأخصائي الاجتماعي لا يقتصر على تقديم المساعدات أو التدخلات العلاجية الفردية، بل يتجاوز ذلك إلى الإسهام في إعادة إنتاج القيم الاجتماعية الإيجابية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم مبادرات السلم والمصالحة المجتمعية (عبدالله، 2021).

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض مفاده أن الخدمة الاجتماعية، من خلال مقارباتها المهنية والممارسة العامة، تشكل ركيزة أساسية في إعادة بناء المجتمع الليبي في مرحلة ما بعد الصراع، عبر التركيز على إعمار ما لا يُرى؛ أي إعادة بناء الثقة، وتقوية رأس المال الاجتماعي، وتمكين الأفراد والجماعات من استعادة أدوارهم الاجتماعية. كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دمج البعد النفسي-الاجتماعي في سياسات إعادة الإعمار، بوصفه شرطًا لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة (الزوي، 2022).

وعليه، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ «إعمار ما لا يُرى: من جراح الصراع إلى إعادة بناء المجتمع الليبي – مقاربة من منظور الخدمة الاجتماعية» محاولةً لفهم التحولات الاجتماعية التي أفرزها الصراع، وتحليل أدوار الخدمة الاجتماعية في التعامل مع آثارها، وبيان إسهاماتها المحتملة في إعادة بناء مجتمع أكثر تماسكًا وعدالة واستقرارًا، انطلاقًا من رؤية مهنية تستجيب لخصوصية السياق الليبي وتحدياته الراهنة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:

الإشكالية:

حتى في لحظات الهدوء النسبي، لا يزال المجتمع الليبي مثقلاً بجراح اجتماعية غير مرئية تتجاوز ما يلاحظه المرء من دمار المباني والطرق، لتصل إلى قلب العلاقات الإنسانية ونسيج التماسك الاجتماعي. تتجسد هذه الجراح في تراجع الثقة بين الأفراد، ضعف الروابط الأسرية والمجتمعية، وتآكل

منظومة القيم التي تضمن استقرارًا اجتماعيًا متينًا، مما يجعل إعادة الإعمار المادي وحده غير كافٍ إذا لم يُكمل بمعالجة عميقة للجراح التي يعانيها المجتمع داخليًا (المنصوري، 2019، ص 51).

ولا يقتصر أثر النزاع على هذا البُعد الاجتماعي فقط، بل تتداخل معه أبعاد ديموغرافية وإنسانية أخرى. فبحسب أحدث تقارير المنظمة الدولية للهجرة، تواجه ليبيا تحديات كبيرة في إدارة الحركة السكانية؛ فقد بلغ عدد المهاجرين المقيمين في البلاد حوالي 858,604 شخصًا خلال أوائل 2025 من نحو 46 جنسية مختلفة، معظمهم يبحثون عن فرص عمل أو يستخدمون ليبيا كمنطقة عبور نحو أوروبا، ما يضيف ضغطًا إضافيًا على الموارد والخدمات الاجتماعية ويؤثر في ديناميات التفاعل المجتمعي (IOM، 2025).

كما تشير البيانات الحديثة إلى أن عدد المهاجرين قد اقترب من 894,890 شخصًا في الفترة من مايو إلى يوليو 2025، مع استمرار الارتفاع في عدد السكان غير الليبيين داخل البلاد، وهو ما يعكس استمرار الدور الذي تلعبه ليبيا كمنطقة عبور واستقبال للمهاجرين رغم هشاشة الأوضاع الأمنية والاجتماعية، ويؤدي ذلك إلى مزيد من التعقيد في التوازن الاجتماعي واستراتيجيات التعافي (IOM، 2025).

في الوقت ذاته يشير تحليل بيانات النازحين داخليًا إلى وجود أعداد معتبرة من الأفراد الذين ما زالوا في حالة نزوح أو عودة غير مستقرة، وهو ما تشير إليه تقديرات المنظمات الإنسانية بوجود عدد كبير من النازحين داخليًا في ليبيا، على الرغم من صعوبة تحديد رقم دقيق موحد نتيجة تدفقات العودة المتباينة والمناطق غير المستقرة (UNHCR/Brookings، 2025).

وتتداخل هذه المعطيات الديموغرافية مع تحولات اجتماعية أعمق، فقد أظهرت الدراسات أن النزاعات المسلحة تلحق أضرارًا بالجوانب النفسية والاجتماعية للأفراد، مؤدية إلى تفكك رأس المال الاجتماعي وضعف شبكات الدعم التقليدية، وهو ما ينتج عنه آثار سلبية في التماسك الاجتماعي العام (العيساوي، 2018، ص 33؛ المنصوري، 2019، ص 46). وفي الوقت نفسه، تناولت الدراسات المهنية إمكانات الخدمة الاجتماعية في دعم الفئات المتضررة وتعزيز التماسك الاجتماعي (عبدالله، 2020، ص 85–102)، وأكدت أهمية رأس المال الاجتماعي في استعادة الاستقرار (الزوي، 2021، ص 64–78). غير أن هذه الدراسات لم تُجمع بين التحولات الاجتماعية العميقة والضغوط الديموغرافية الحالية، وما يمكن أن تقدمه الخدمة الاجتماعية من تدخلات مهنية ممنهجة لمعالجة الجراح غير المرئية واستعادة التماسك الاجتماعي.

وعليه، يتضح وجود فجوة معرفية أساسية في كيفية مساهمة الخدمة الاجتماعية، من منظور مهني ومنهجي، في معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية وإعادة بناء المجتمع الليبي بطريقة مستدامة وشاملة، تأخذ في الحسبان التفاعلات المعقدة بين الأبعاد الاجتماعية والنفسية والديموغرافية.

ومن هذا المنطلق يأتي عنوان الدراسة:

"إعمار ما لا يُرى: من جراح الصراع إلى إعادة بناء المجتمع الليبي – مقاربة من منظور الخدمة الاجتماعية"، ليس مجرد تسمية أكاديمية، بل نتيجة طبيعية لإشكالية الواقع الاجتماعي الراهن، تعكس الحاجة إلى مقاربة تحليلية مهنية تربط بين الجراح النفسية والاجتماعية، والضغوط الديموغرافية، واستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، من أجل استعادة التماسك الاجتماعي والاستقرار المستدام.

وبناءً على ذلك، تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري:

كيف يمكن للخدمة الاجتماعية، عبر مقارباتها المهنية والتدخلات المنظمة، أن تسهم في معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية وإعادة بناء المجتمع الليبي بما يعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار المستدام؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية: تسلط الدراسة الضوء على تأثير النزاعات المستمرة على الثقة بين الأفراد، الروابط الأسرية والمجتمعية، والقيم الاجتماعية، وهو جانب غالبًا ما يغفل في جهود الإعمار المادي.

2- تطوير تدخلات مهنية فعّالة: تساعد في فهم كيفية استخدام الخدمة الاجتماعية المهنية لتعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة بناء الروابط والقيم المتضررة.
3- سد الفجوات المعرفية والتطبيقية: تكشف الدراسة عن الفجوات في التدخلات الحالية، مما يتيح وضع استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة الجراح الاجتماعية.
4- تعزيز الاستقرار الاجتماعي المستدام: من خلال تقديم إطار مهني منهجي يمكن للمجتمع والمؤسسات تبنيه لضمان استدامة عمليات إعادة البناء الاجتماعي.
5- مساهمة علمية في البحث الليبي: تضيف الدراسة رؤية أكاديمية جديدة تربط بين الواقع الاجتماعي، الجراح النفسية والاجتماعية، ودور الخدمة الاجتماعية في السياق الليبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل الجراح الاجتماعية غير المرئية التي خلّفها النزاع في المجتمع الليبي وتأثيرها على التماسك الاجتماعي والشبكات المجتمعية والقيم المشتركة.
2- استكشاف دور الخدمة الاجتماعية المهنية في إعادة بناء الروابط الاجتماعية والممارسات المجتمعية المتضررة وتعزيز قدرة المجتمع على المشاركة والتعاون.
3- تحديد الفجوات في التدخلات المهنية الحالية المتعلقة بإعادة البناء الاجتماعي، مع التركيز على ضعف البرامج في تعزيز رأس المال الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والمؤسسات المحلية.
4- اقتراح إطار متكامل للتدخل المهني الاجتماعي يساهم في إعادة الإعمار الاجتماعي بطريقة تدريجية ومنهجية، تعيد للنسيج الاجتماعي استقراره واستدامته.
5- تقييم إمكانية تعزيز مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دعم مسار إعادة البناء الاجتماعي المستدام والمشاركة المجتمعية.

تساؤلات الدراسة:

1- ما طبيعة الجراح الاجتماعية غير المرئية التي أدت إلى تراجع التماسك الاجتماعي وتفكك الشبكات والقيم المجتمعية في المجتمع الليبي؟
2- كيف ساهمت هذه الجراح في ضعف المشاركة المجتمعية وتراجع رأس المال الاجتماعي والممارسات المجتمعية الفاعلة؟
3- ما دور التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية في إعادة بناء الروابط الاجتماعية، القيم المشتركة، وتعزيز قدرة المجتمع على المشاركة والتعاون؟
4- ما الفجوات الموجودة في البرامج والممارسات الحالية، وكيف يمكن سدها لتعزيز النسيج الاجتماعي واستدامة التماسك المجتمعي والمؤسسات المحلية؟
5- كيف يمكن تصميم إطار متكامل ومنهجي للتدخل المهني الاجتماعي يسهم في إعادة الإعمار الاجتماعي تدريجيًا وتحقيق الاستقرار المجتمعي المستدام؟
6- ما دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم مسار إعادة البناء الاجتماعي وتعزيز مشاركة الأفراد والجماعات؟

المصطلحات:

1- إعمار ما لا يُرى:

التعريف اللغوي: "أعمر" بمعنى أصلح وأعاد البناء، و"ما لا يُرى" يشير إلى الخفي أو غير المرئي (لسان العرب، طـ، ج1، ص 235).

التعريف الاصطلاحي: يعرف محمود الشريف (2020، ص 47) مفهوم "إعمار ما لا يُرى" بأنه الجهود الرامية لمعالجة الأبعاد الخفية للمجتمع المتضرر مثل القيم والممارسات والروابط الاجتماعية، والتي لا تظهر عادة في البنية المادية.

التعريف الإجرائي: يشمل جميع التدخلات الاجتماعية والمهنية التي تهدف إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي والقيم والممارسات المتضررة نتيجة الصراع، وليس البنية المادية فقط.

2- جراح الصراع:

التعريف اللغوي: "جرح" أي أثر الإصابة أو الضرر، و"الصراع" أي النزاع أو التنازع بين طرفين أو أكثر (المعجم الوسيط، ط، ج2، ص 412).

التعريف الاصطلاحي: يعرف ماهر أبو المعاطي (2017، ص 22) الجراح الاجتماعية بأنها الأضرار الناتجة عن النزاعات في العلاقات الاجتماعية، الروابط الأسرية، والثقة بين أفراد المجتمع.

التعريف الإجرائي: هي الاضطرابات الاجتماعية غير المرئية الناتجة عن الصراعات السياسية والاجتماعية في ليبيا، والتي تؤدي إلى تفكك الشبكات الاجتماعية وتراجع رأس المال الاجتماعي وضعف المشاركة المجتمعية.

3- إعادة بناء المجتمع الليبي

التعريف اللغوي: "إعادة" أي إرجاع الشيء إلى حالته، و"بناء" أي إقامة شيء أو تنظيمه، و"مجتمع" أي مجموعة الأفراد الذين يشتركون في حياة اجتماعية وثقافية مشتركة (المعجم الوسيط، ط، ج3، ص 98).

التعريف الاصطلاحي: يعرف زكي محمد (2019، ص 33) إعادة البناء الاجتماعي بأنها العملية التي تهدف إلى إعادة النسيج الاجتماعي، الروابط الأسرية والجماعية، والمؤسسات المحلية بعد التعرض للأزمات أو النزاعات.

التعريف الإجرائي: هي الجهود المنهجية التي تهدف إلى استعادة التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة والشبكات المجتمعية والمؤسسات المحلية لتعزيز استقرار المجتمع الليبي بعد الصراع.

4- التماسك الاجتماعي:

التعريف اللغوي: "تماسك" أي الالتصاق والارتباط، و"اجتماعي" أي ما يتعلق بالعلاقات بين أفراد المجتمع (لسان العرب، ط، ج10، ص 402).

التعريف الاصطلاحي: يعرف مصطفى عبد الله (2018، ص 45) التماسك الاجتماعي بأنه درجة الترابط والتفاعل بين أفراد المجتمع، والتي تُظهر الانتماء المشترك والثقة المتبادلة والالتزام بالقيم والنظم الاجتماعية.

التعريف الإجرائي: يشمل قدرة المجتمع الليبي على تشكيل روابط قوية بين الأفراد والجماعات واستعادة الثقة المشتركة والمشاركة في العمل المجتمعي الفعّال بعد النزاع.

5- الخدمة الاجتماعية:

التعريف اللغوي: "الخدمة" أي تقديم المساعدة والدعم، و"الاجتماعية" أي ما يتعلق بعلاقات الأفراد في المجتمع (لسان العرب، ط، ج3، ص 198).

التعريف الاصطلاحي: تعرف الخدمة الاجتماعية وفقًا لعبد الرحمن علي (2016، ص 14) بأنها مجال مهني يهتم بتحسين الظروف الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال تقديم تدخلات منظمة ومبنية على المعرفة العلمية.

التعريف الإجرائي: هي التدخلات المهنية المخططة والمنهجية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي لتعزيز التماسك الاجتماعي، إعادة بناء العلاقات والقيم، ودعم المجتمع الليبي المتضرر من النزاعات.

6- المقاربة المهنية / منظور الخدمة الاجتماعية:

التعريف اللغوي: "المقاربة" أي الطريقة أو الأسلوب، و"المنظور" أي زاوية النظر أو الإطار (المعجم الوسيط، ط، ج2، ص 116).

التعريف الاصطلاحي: يعرف ماهر الشريف (2019، ص 60) المقاربة المهنية بأنها الإطار المنهجي الذي يستخدمه المختص لتحليل المشكلات وتطبيق استراتيجيات التدخل الاجتماعي بناءً على مبادئ مهنية وأخلاقية.

التعريف الإجرائي: هي تطبيق التدخلات المهنية المخططة والمنهجية التي تتبعها الخدمة الاجتماعية لتحليل ومعالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي.

7- رأس المال الاجتماعي:

التعريف اللغوي: "رأس المال" أي الموارد، و"الاجتماعي" أي ما يتعلق بالمجتمع والعلاقات بين أفراده (لسان العرب، طـ، ج9، ص 315).

التعريف الاصطلاحي: يعرف سامي المنصوري (2019، ص 51) رأس المال الاجتماعي بأنه شبكات العلاقات والروابط الاجتماعية التي يمكن استخدامها لتعزيز التعاون والثقة وتحقيق أهداف جماعية.

التعريف الإجرائي: يشمل شبكات العلاقات والثقة المتبادلة والأعراف والقيم التي تسمح للأفراد والجماعات بالعمل المشترك لدعم التماسك الاجتماعي وإعادة البناء الاجتماعي.

8- المشاركة المجتمعية:

التعريف اللغوي: "المشاركة" أي الانخراط والتفاعل، و"المجتمعية" أي ما يتعلق بالمجتمع والجماعة (المعجم الوسيط، طـ، ج3، ص 102).

التعريف الاصطلاحي: تعرف فاطمة الزوي (2021، ص 64) المشاركة المجتمعية بأنها مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى تحسين أو تعزيز حالة المجتمع واستقراره.

التعريف الإجرائي: هي الانخراط الفعّال للأفراد والجماعات في الأنشطة الاجتماعية والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة وإعادة البناء بعد النزاع.

9- الشبكات الاجتماعية:

التعريف اللغوي: "شبكة" أي رابط أو شبكة مترابطة، و"الاجتماعية" ما يتعلق بالعلاقات بين أفراد المجتمع (لسان العرب، طـ، ج14، ص 220).

التعريف الاصطلاحي: تعرف الشبكات الاجتماعية حسب حسن الدالي (2020، ص 78) بأنها مجموعة الروابط والاتصالات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، والتي تتيح تبادل المعلومات والدعم الاجتماعي.

التعريف الإجرائي: في الدراسة، تشير الشبكات الاجتماعية إلى الروابط الفعلية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الليبي والتي تسهم في استعادة التماسك الاجتماعي وتعزيز المشاركة المجتمعية.

10- القيم المشتركة:

التعريف اللغوي: "القيم" أي المبادئ والمعايير، و"المشتركة" أي التي يتفق عليها أفراد المجتمع (لسان العرب، طـ، ج6، ص 99).

التعريف الاصطلاحي: تعرف نجلاء مصطفى (2018، ص 42) القيم المشتركة بأنها المبادئ والمعايير التي تؤمن بها مجموعة من الأفراد وتوجه سلوكهم داخل المجتمع.

التعريف الإجرائي: هي المبادئ والمعايير السلوكية التي يعترف بها أفراد المجتمع الليبي، والتي يتم تعزيزها في برامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

11- المؤسسات المحلية:

التعريف اللغوي: "المؤسسات" أي الهيئات أو المنظمات، و"المحلية" أي التي تنتمي للمجتمع المحلي (المعجم الوسيط، طـ، ج2، ص 88).

التعريف الاصطلاحي: تعرف نادية العرفي (2019، ص 37) المؤسسات المحلية بأنها الهيئات والجمعيات والمنظمات التي تعمل داخل المجتمع بهدف تنظيم النشاطات المجتمعية وتقديم الخدمات للسكان.

التعريف الإجرائي: في الدراسة، تشير المؤسسات المحلية إلى الهيئات والجمعيات المحلية التي تسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز المشاركة والمبادرات المجتمعية بعد النزاع.

12- النسيج الاجتماعي:

التعريف اللغوي: "نسيج" أي ما يربط أجزاء الشيء بعضها ببعض، و"الاجتماعي" ما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد في المجتمع (لسان العرب، طـ، ج10، ص 315).

التعريف الاصطلاحي: يعرف مصطفى عبد الله (2018، ص 48) النسيج الاجتماعي بأنه الشبكة الكاملة للروابط الاجتماعية والعلاقات بين أفراد المجتمع التي تحدد استقراره وتماسكه.

التعريف الإجرائي: في الدراسة، يقصد بالنسيج الاجتماعي مجمل الروابط والعلاقات بين أفراد المجتمع الليبي والتي تُعزز التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة والمشاركة المجتمعية بعد النزاع.

نوع الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي (Critical-Analytical Approach)، الذي يتيح للباحث فهم الواقع الاجتماعي الليبي بعد الصراع وتحليل الجراح الاجتماعية غير المرئية من خلال مراجعة الدراسات السابقة، الوثائق الرسمية، والتقارير المحلية. هذا المنهج مناسب لأنه لا يعتمد على جمع البيانات الميدانية المباشرة بالاستبيان، بل يركز على تحليل الظواهر الاجتماعية وفق إطار نظري ونموذج مفاهيمي متكامل (المنصوري، 2019، ص 51). كما يسمح بتفسير العلاقات بين المتغيرات وتحليلها نقديًا بما يعكس دور الخدمة الاجتماعية في إعادة بناء المجتمع الليبي.

مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من المجتمع الليبي ككل، مع التركيز على الأفراد والجماعات المتأثرة بالنزاعات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الأخصائيين الاجتماعيين والمهنيين في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المحلية.

نظرًا للطبيعة التحليلية للدراسة، تم اعتماد العينة النوعية غير الاحتمالية (Purposive Sampling) في اختيار المصادر والمراجع، والتي تشمل:

- الدراسات السابقة المنشورة محليًا وعربيًا.
- التقارير والإحصائيات الرسمية.
- الوثائق والملاحظات المتعلقة بالتدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية في ليبيا.
- يهدف هذا الاختيار إلى توفير مواد تحليلية دقيقة تمكّن الباحث من دراسة الظواهر الاجتماعية وربطها بالنظرية والنموذج المفاهيمي.

أدوات جمع البيانات: نظرًا لأن الدراسة تحليلية وليست ميدانية، اعتمدت الدراية على أدوات جمع بيانات ثانوية وملاحظة تحليلية تشمل:

- مراجعة الدراسات السابقة: تحليل البحوث العربية والليبية حول الصراعات الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع ودور الخدمة الاجتماعية.
- تحليل الوثائق الرسمية: تقارير الوزارات، المؤسسات المحلية، الجمعيات المدنية، والإحصاءات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية.
- الملاحظة النوعية (Qualitative Observation): رصد الأحداث المجتمعية، مبادرات الخدمة الاجتماعية، والتدخلات المهنية لإعادة البناء الاجتماعي.
- تم تصميم هذه الأدوات لتوفير معلومات دقيقة وموثوقة عن التغيرات الاجتماعية، الجراح غير المرئية، وأساليب التدخل الفعالة، دون الحاجة لاستخدام استبيانات أو أدوات كمية.

أساليب التحليل: تم استخدام التحليل النقدي النوعي لمعالجة البيانات المجمعة، ويشمل:

- التحليل الموضوعي (Thematic Analysis): تصنيف المعلومات وفق المحاور الأساسية: جراح الصراع، تدخل الخدمة الاجتماعية، وإعادة بناء المجتمع.
- التحليل الوثائقي: دراسة الدراسات السابقة والتقارير الرسمية لاستخلاص الأنماط الاجتماعية وتأثير الصراع على النسيج الاجتماعي.
- التحليل النقدي: ربط النتائج بالنظرية والنموذج المفاهيمي، بما يعكس العلاقات بين جراح الصراع، التدخل المهني، وإعادة التماسك الاجتماعي.

يتيح هذا الأسلوب استخلاص استنتاجات علمية دقيقة وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في سياق المجتمع الليبي، مع الحفاظ على الأصالة العلمية وتحليل الظواهر بشكل نقدي ومنهجي.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للنظرية والنموذج:

أولا- الإطار النظري:

تستند هذه الدراسة إلى نظرية النظم الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية كنظرة تحليلية أساسية لفهم المجتمع الليبي بعد عقود من الصراعات والجراح الاجتماعية غير المرئية. ترى هذه النظرية المجتمع

كـ نظام متكامل ومترابط من العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، بحيث أي خلل في أحد عناصر النظام يؤدي إلى اضطراب النظام بأكمله (عبد الله، 2018، ص 45).

تساعد هذه النظرية على تفسير الجراح الاجتماعية غير المرئية التي خلفها النزاع في ليبيا، مثل فقدان الثقة بين الأفراد، تراجع الشبكات الاجتماعية، ضعف المشاركة المجتمعية، وتآكل القيم والممارسات الاجتماعية (أبو المعاطي، 2017، ص 22). ومن منظور النظم الاجتماعية، فإن إعادة البناء الاجتماعي لا يمكن أن تقتصر على البنية المادية فقط، بل يجب أن تشمل استعادة توازن النظام الاجتماعي وإعادة الروابط والعلاقات بين مكوناته المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على نموذج الإيكولوجي للأخصائي الاجتماعي (Ecological Systems Model) – برونفنبرنر، الذي يوضح أن الفرد والمجتمع جزء من أنظمة مترابطة متعددة المستويات تشمل: الفرد، الأسرة، المجتمع، والمؤسسات. يتيح هذا النموذج فهم كيف تؤثر الجراح الاجتماعية على المستويات المختلفة وكيف يمكن للتدخل المهني أن يخلق توازنًا وإعادة بناء للنظام الاجتماعي (برونفنبرنر، 1979، ص 22؛ المنصوري، 2019، ص 51).

ثانيا- الإطار المفاهيمي للنموذج:

يعكس الإطار المفاهيمي للدراسة العلاقة بين جراح الصراع، تدخل الخدمة الاجتماعية، وإعادة بناء المجتمع الليبي، من خلال تدخلات متعددة المستويات مستندة إلى النموذج الإيكولوجي.

- شرح العلاقة بين المتغيرات.
- جراح الصراع (المتغير المستقل).

تشمل الأضرار الاجتماعية غير المرئية الناتجة عن النزاعات في ليبيا، مثل فقدان الثقة، ضعف الروابط الأسرية، تراجع الشبكات الاجتماعية، وتآكل القيم والممارسات المشتركة. هذه الجراح تؤثر على النظام الاجتماعي ككل وتزيد الحاجة إلى تدخل مهني منهجي (أبو المعاطي، 2017، ص 22).

- تدخل الخدمة الاجتماعية (المتغير الوسيط): يمثل التدخل المهني متعدد المستويات وفق النموذج الإيكولوجي، حيث يسعى الأخصائي الاجتماعي إلى:

1- على مستوى الفرد: تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وتنمية المهارات الحياتية والاجتماعية.
2- على مستوى الأسرة: إصلاح الروابط الأسرية وتعزيز الثقة والتضامن.
3- على مستوى المجتمع: بناء الشبكات الاجتماعية، تعزيز التماسك الاجتماعي، وتشجيع المشاركة المجتمعية.
4- على مستوى المؤسسات: دعم الهيئات والجمعيات والمنظمات المحلية لضمان استدامة التغيير الاجتماعي (محمود الشريف، 2020، ص 47).

- إعادة بناء المجتمع الليبي (المتغير التابع): تمثل النتيجة النهائية للتدخل، وتشمل:
- استعادة التماسك الاجتماعي.
- تعزيز القيم المشتركة.
- تقوية المشاركة المجتمعية.
- إعادة بناء الشبكات الاجتماعية.

يظهر هذا الإطار أن نجاح إعادة البناء يعتمد على فاعلية تدخل الخدمة الاجتماعية في جميع المستويات، مع مراعاة التفاعلات بين الفرد، الأسرة، المجتمع، والمؤسسات، وهو ما يعكس تمامًا فكرة الدراسة في "إعمار ما لا يُرى: من جراح الصراع إلى إعادة بناء المجتمع الليبي".

الفصل الثالث: تحليل الواقع الليبي والجراح الاجتماعية

تمهيد:

يمثل هذا الفصل المرحلة الجوهرية في الدراسة، حيث يسلط الضوء على الواقع الاجتماعي للمجتمع الليبي بعد عقود من النزاعات والصراعات المستمرة، من خلال تحليل الجراح الاجتماعية غير المرئية وتأثيراتها على النسق الاجتماعي، القيم، الروابط الأسرية، والثقة بين الأفراد. فالتركيز هنا ليس

على الدمار المادي أو البنية التحتية فقط، بل على الآثار النفسية والاجتماعية العميقة التي لم تُرَ بالعين المجردة، والتي تهدد استقرار المجتمع واستمراريته.

ويأتي هذا التحليل انطلاقًا من الإطار النظري للدراسة، الذي يعتمد على نظرية النظم الاجتماعية لفهم العلاقات المتشابكة بين الأفراد والمؤسسات والجماعات، وكيف يمكن للاضطرابات الاجتماعية أن تهدد توازن النظام الاجتماعي ككل (عبد الله، 2018، ص 45). كما يرتكز الفصل على نموذج الإيكولوجي متعدد المستويات، الذي يتيح رؤية شاملة لتأثير النزاعات على الفرد والأسرة والمجتمع والمؤسسات، ويساعد على تحديد نقاط التدخل الممكنة للخدمة الاجتماعية لإعادة البناء (برونفنبرنر، 1979، ص 22).

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للصراعات:

تمر ليبيا منذ بداية القرن الحادي والعشرين بتحولات عميقة كان لها أثر بالغ على نسيجها الاجتماعي، فقد شكل الحكم الشمولي الطويل تحت قيادة معمر القذافي أساسًا مركزيًا في فهم الصراع الليبي لاحقًا، إذ ارتبط هذا الحكم بسيطرة مركزية على السلطة والنظام السياسي والاقتصادي، مع إضعاف واضح للدور المؤسساتي لمجتمع مدني مستقل، مما ترك المجتمع في حالة هشاشة تنظيمية واجتماعية قبل 2011، إذ غاب عن الساحة السياسية تأثير قوي للأحزاب والجمعيات الاجتماعية، وابتُليت الحياة الاجتماعية بتحكم شبه كامل من قبل السلطة المركزية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025).

وفي أواخر عام 2010 وبدءًا من أوائل 2011، خرجت الاحتجاجات في ما عرف لاحقًا بـ ثورة 17 فبراير، تلك المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي التي تحولت إلى صراع مسلح شامل بعد أسبوعين من اندلاعها، وقد ساهم تعطيل إمكانية التفاوض السياسي وغياب قنوات المشاركة المدنية في تحول التظاهرات إلى مواجهات ضارية مع أجهزة النظام، ما عزز من حدة الصراع وسرع من الانتقال نحو العسكرة السياسية (مأزق النزاع الليبي: صياغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام، 2025).

تلعب العوامل الهيكلية دورًا في فهم التطورات اللاحقة، فقد كان النظام القذافي قد ألغى العمل الحزبي والنقابي وغيّب مؤسسات المجتمع المدني، وأسس لكتلة من العلاقات القائمة على الولاءات الشخصية والقبلية أكثر من ولاءات مؤسساتية، وهو ما ترك فراغًا اجتماعيًا وسياسيًا في اللحظة التي انهار فيها النظام وتعرضت مؤسسات الدولة لما يشبه التفكك (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017).

مع سقوط النظام في 2011، انفتحت الساحة الليبية على تحالفات وتسويات كثيرة، إلا أن تدفق السلاح ونشوء مجموعات مسلحة متعددة، ولم تتضح سيطرة جهة مركزية موحدة، ما مثّل بداية لمرحلة من التشرذم الأمني والسياسي، حيث ظهرت فصائل متعددة تتصارع كل منها على النفوذ والموارد، انطلاقًا من خلفيات جهوية أو قبائلية أو إيديولوجية، وهو ما انعكس على تجزئة المجتمع الليبي وتراجع ثقافة الثقة المشتركة (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017).

وتحوّل الصراع سريعًا في المرحلة اللاحقة إلى ما وصفتها بعض التحليلات بـ الحرب الأهلية الثانية (2014–2020)، إذ شهدت البلاد انقسامًا سياسيًا مع بروز سلطانين سياسيين وأمنيّين متنافسين، ممثلين في سلطات مختلفة في الشرق والغرب، كلٌّ مدعوم بجماعات مسلحة وشبكات سياسية، مما أعاق جهود بناء دولة موحدة وفعّالة وقد أدّى إلى مزيد من الفوضى والهيكلية الاجتماعية الممزّقة (Libyan civil war، 2014–2020).

هذا الانقسام لم يؤثر فقط في الشأن السياسي، بل امتد ليؤثر في الاستقرار الاقتصادي والخدمات العامة، إذ انخفضت الإيرادات العامة، وازدادت الفوارق الجهوية، وتكثّفت حوادث النزوح الداخلي، مما جعل من الصراع قضية لا تقتصر على الميادين العسكرية فحسب، بل تنسحب تداعياته على كل المقاييس الاجتماعية (Libyan civil war، 2014–2020).

من جهة أخرى، لعبت العوامل الإقليمية والدولية دورًا أساسيًا في تعقيد الصراع، إذ سعت قوى خارجية مختلفة إلى وضع نفوذها في ليبيا، سواء عبر دعم أطراف محلية أو عبر إبرام مصالح تتجاوز الحدود، مما جعل من الأزمة الليبية محطة تنافس إقليمي ودولي، خاصة بالنظر لموقع ليبيا الاستراتيجي وثرواتها النفطية، وقد وصف البعض هذا التدخل بأنه يخرج الأزمة من نطاق محلي بحت إلى تقاطع مصالح خارجية متشابكة تؤثر على مسارها (تعقّد أنماط التعاطي الإقليمي والدولي مع مجريات الصراع الليبي؛ المرصد، 2025).

وقد ساهم هذا التدخل الدولي في جعل الأزمة أكثر تعقيدًا، إذ أدت انقسامات القوى المحلية إلى أن يُنظر إليها على أنها انعكاس لأجندات خارجية أكثر من كونها صراعًا محليًا مستقلًا، وتحوّلت ليبيا بفعل هذا التداخل إلى ساحة تتصارع فيها مصالح الإقليم والدول الكبرى، ما ساهم في إطالة أمد الصراع وتشتيت جهود التوحيد السياسي ووقف النزاع (الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، 2025).

كل ذلك يُظهر أن الخلفية التاريخية للصراع في ليبيا ليست مجرد تسلسل للأحداث، بل هي سياق معقّد من العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي مزّقت النسيج الاجتماعي وأضعفت الروابط التقليدية بين الجماعات المختلفة، مما خلق بيئة خصبة لتراكم الجراح الاجتماعية غير المرئية التي تضعف أسس الثقة والمشاركة والتماسك الاجتماعي في المجتمع الليبي، وتكشف عن الحاجة الملحّة لتدخلات تحليلية ومنهجية في إطار الخدمة الاجتماعية لإعادة البناء الشامل للنظام الاجتماعي.

المبحث الثاني: الجراح الاجتماعية غير المرئية:

أولا: أثر النزاعات على الثقة بين الأفراد: تعد الثقة بين الأفراد أحد الركائز الأساسية لاستقرار أي مجتمع، وهي بمثابة النسيج الذي يربط الأفراد بالجماعات والمؤسسات ويضمن استمرار التماسك الاجتماعي. في المجتمع الليبي، شكلت النزاعات الممتدة منذ 2011 وحتى اليوم تحديًا كبيرًا لهذا البُعد الاجتماعي، إذ أدى الفراغ الأمني والسياسي وتعدد الجهات المتصارعة إلى تراجع الثقة بين الأفراد، حتى في العلاقات الأسرية والجوار المباشر (الزرقاني، 2025، ص 97).

لقد أظهرت الدراسات أن التجارب اليومية للعنف والصراع المسلح، بما فيها عمليات النهب، الاختطاف، وإغلاق الخدمات الأساسية، تؤدي إلى انكماش العلاقات الاجتماعية وتقليل الانخراط في أنشطة جماعية مشتركة، وهو ما انعكس على ضعف التماسك المجتمعي وانتشار شعور الريبة والخوف بين الأفراد (مفتاح، 2025، ص 88). كما أن استمرار الانقسامات الجهوية والقبلية بعد الثورة أدى إلى تقسيم المجتمعات المحلية إلى مجموعات متنافرة، ما جعل من الصعب بناء الثقة عبر أطر جماعية موحدة، إذ تحولت الولاءات إلى الولاءات الضيقة المبنية على القرب القبلي أو الجغرافي (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025، ص 45).

وعلى مستوى آخر، فقد ساهم تراجع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في فقدان المواطنين لشعورهم بالأمان والثقة في الجهة التي يمكن الاعتماد عليها، ما زاد من انتشار الشعور بالعزلة وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، وهو ما يمثل بدوره جزءًا من الجراح الاجتماعية غير المرئية التي لا تُرى في البنية المادية للمدن أو المؤسسات، لكنها تتغلغل في أعماق النسيج الاجتماعي (مأزق النزاع الليبي: صياغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام، 2025).

تشير التحليلات الاجتماعية إلى أن الحد من الثقة بين الأفراد له آثار مباشرة على العمل المجتمعي التعاوني، إذ يصبح الأفراد أقل ميلاً للمشاركة في المبادرات المجتمعية، وأقل استعدادًا للتعاون مع جيرانهم أو زملائهم، حتى في حالات الطوارئ أو الكوارث الطبيعية، ما يضعف القدرة على إعادة البناء الاجتماعي بعد النزاعات (مفتاح، 2025، ص 92).

كما أن الدراسات الميدانية حول آثار الصراع على العلاقات الشخصية أظهرت أن الأفراد باتوا متوجسين من الآخرين حتى ضمن الأسرة الموسعة، وأصبح من الصعب عليهم استعادة الثقة بسرعة، لأن كل تجربة عنف أو تهديد مسبق تعمل كحاجز نفسي واجتماعي يعيق التفاعل الطبيعي بين الأفراد، ويُبطئ من قدرة المجتمع على التعافي (الزرقاني، 2025، ص 101).

وبناءً على ذلك، يتضح أن الثقة بين الأفراد ليست مجرد قيمة اجتماعية نظرية، بل عامل أساسي لإعادة بناء المجتمع الليبي من الداخل، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى مداخل مهنية منهجية للخدمة الاجتماعية قادرة على معالجة هذه الجراح غير المرئية، وإعادة ربط الأفراد بعضهم ببعض ضمن شبكة اجتماعية متماسكة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 33).

ثانيا: أثر النزاعات على الروابط الأسرية والمجتمعية

تعد الروابط الأسرية والمجتمعية من أبرز عناصر النسيج الاجتماعي التي تعكس التماسك الاجتماعي واستمرارية التعاون بين الأفراد والجماعات، وتشكل حجر الزاوية في قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات. في الحالة الليبية، أظهرت النزاعات الممتدة منذ 2011 وحتى الوقت الراهن آثارًا بالغة على هذه الروابط، إذ لم تعد الأسرة التقليدية ووحدات المجتمع المحلي قادرة على أداء أدوارها الاجتماعية المعتادة في رعاية الأفراد وضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي لأعضائها (الزرقاني، 2025، ص 99).

وقد أدت الاضطرابات الأمنية والسياسية إلى تزايد معدلات النزوح الداخلي بين المدن والمناطق المختلفة، ما أدى إلى تفكك الأسر الممتدة وانتقال أفرادها إلى مناطق بعيدة عن شبكات الدعم التقليدية، الأمر الذي أثر على قدرة الأسرة على تقديم الحماية والدعم لأفرادها، سواء في الجانب النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي (مفتاح، 2025، ص 90). كما أن هذا التفكك أسهم في انقطاع العلاقات المجتمعية التقليدية مثل الجوار، الأصدقاء، وعمليات التعاون الجماعي، وهو ما ساهم في ضعف التواصل بين الأفراد داخل المجتمع الواحد (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 52).

وعلى مستوى آخر، أظهرت الدراسات أن تأثير النزاعات على الروابط المجتمعية لا يقتصر على الانقطاع المكاني، بل يمتد إلى الجانب الثقافي والاجتماعي للأسر، حيث أدت الصراعات إلى تغير القيم والممارسات الاجتماعية المعتادة، مثل التضامن، المساعدة المتبادلة، والاحتفال بالمناسبات الجماعية، وتحولت هذه القيم إلى مظاهر أكثر انغلاقًا على الأسرة النووية أو الفردية فقط، ما يضعف إحساس الانتماء والهوية الجماعية (مفتاح، 2025، ص 92).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم غياب الدولة الفاعلة ومؤسسات المجتمع المدني في غياب البرامج الداعمة للأسرة والمجتمع، مثل برامج الرعاية الاجتماعية، التأهيل النفسي للأطفال والنساء، والمبادرات المجتمعية لتعزيز التضامن المحلي، وهو ما زاد من هشاشة الروابط الأسرية والمجتمعية وجعل المجتمع أكثر عرضة للتفكك الاجتماعي المستمر (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025، ص 48).

كما أظهرت التقارير الميدانية أن النزاعات أدت إلى تأخر الزواج، ارتفاع معدلات الطلاق، وزيادة حالات العزلة الاجتماعية بين الشباب، وهو ما يشير إلى أن التأثير يمتد إلى أجيال جديدة من المجتمع الليبي، مما يضعف استمرارية الروابط التقليدية ويؤثر على بناء رأس المال الاجتماعي الضروري لأي مجتمع مستقر (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 36).

وعليه، يمكن القول إن النزاعات في ليبيا لم تكتفِ بتدمير البنية المادية أو السياسة فحسب، بل امتدت آثارها لتشمل الأسرة ووحدات المجتمع المحلي، ما جعل معالجة هذه الجراح الاجتماعية غير المرئية أمرًا ملحًا، ويؤكد على ضرورة تدخلات مهنية منهجية من قبل الخدمة الاجتماعية لإعادة بناء هذه الروابط، واستعادة الثقة والتماسك بين الأفراد والجماعات ضمن المجتمع الليبي (الزرقاني، 2025، ص 101).

ثالثا: أثر النزاعات على القيم والممارسات الاجتماعية

تمثل القيم والممارسات الاجتماعية الأساس الذي يقوم عليه التماسك المجتمعي واستمرار النظم الثقافية السليمة داخل أي مجتمع. في الحالة الليبية، عانى المجتمع بشكل مباشر من تآكل القيم الاجتماعية والممارسات التقليدية نتيجة النزاعات الممتدة منذ 2011، إذ لم تقتصر آثار الصراع على الأفراد والأسر فحسب، بل امتدت لتشمل الهوية الثقافية، السلوكيات الاجتماعية اليومية، وطرق التفاعل داخل المجتمع (الزرقاني، 2025، ص 102).

فقد ساهم الانقسام السياسي والفوضى الأمنية في نشوء بيئة يطغى عليها الريبة والتوجس، مما أدى إلى ضعف الممارسات المجتمعية التقليدية مثل التعاون في المناسبات، الاحترام المتبادل بين الجيران، والمشاركة في الأنشطة الجماعية، إذ أصبحت هذه الممارسات تقتصر على دائرة ضيقة جدًا من الأفراد، غالبًا الأسرة المباشرة فقط (مفتاح، 2025، ص 94).

كما أثرت النزاعات على الالتزام بالقيم الأخلاقية والاجتماعية المشتركة، إذ أظهرت الدراسات أن انتشار العنف، والتهديدات، والفساد في بعض المناطق، أدى إلى تراجع الالتزام بالقيم المجتمعية، مثل

الصدق، الأمانة، والتعاون المدني، وأصبحت العديد من الممارسات الأخلاقية التقليدية في المجتمع الليبي هامشية أو مشوهة تحت تأثير البيئة الصراعية (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 55).

وفي السياق نفسه، أظهرت الدراسات أن تغير القيم والممارسات الاجتماعية انعكس على الجيل الجديد، حيث أضحى الشباب أكثر ميلاً إلى التقوقع على الذات أو الانخراط في شبكات دعم مشوهة تعتمد على الولاءات القبلية أو الجماعية الضيقة، بدلاً من الانتماء للوطن والمجتمع ككل (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025، ص 50).

كما أن النزاعات أثرت على الممارسات الدينية والاجتماعية العامة، بما في ذلك الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية التي كانت تجمع المجتمع بشكل دوري، فقد أضعفت قدرة الأفراد على المشاركة في النشاطات الجماعية التي تعزز التماسك الاجتماعي، وأصبحت معظم التفاعلات محدودة داخل الأسرة أو مجموعات صغيرة متفرقة، ما زاد من العزلة الاجتماعية والشعور بالاغتراب الداخلي (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 38).

وقد أظهرت التقارير الميدانية أن هذه التغيرات في القيم والممارسات الاجتماعية لم تقتصر على المدن الكبرى فحسب، بل امتدت إلى المناطق الريفية والمجتمعات التقليدية، حيث انعكس تراجع الروابط الاجتماعية على القدرة المجتمعية على تقديم الدعم الاجتماعي للأفراد، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن، مما يوضح أن الجراح الاجتماعية غير المرئية أصبحت تحديًا حقيقيًا أمام إعادة بناء المجتمع الليبي (مفتاح، 2025، ص 96).

وبناءً على ذلك، يصبح من الواضح أن معالجة القيم والممارسات الاجتماعية المتأثرة بالنزاعات ليست مهمة نظرية فحسب، بل هي ضرورة عملية للحد من الانعكاسات السلبية للنزاعات على المجتمع الليبي، وهو ما يؤكد على أهمية تدخلات الخدمة الاجتماعية المنهجية التي تعمل على إعادة تأهيل القيم والممارسات الاجتماعية، وتعزيز شبكات الدعم الجماعي، وإعادة بناء نسيج المجتمع الداخلي بشكل مستدام (الزرقاني، 2025، ص 104).

المبحث الثالث: رصد المبادرات المجتمعية وأدوار الخدمة الاجتماعية

في مواجهة النزاعات المستمرة وما خلفته من جراح اجتماعية غير مرئية، برزت مجموعة من المبادرات المجتمعية التي حاولت سد الفراغ الناتج عن ضعف المؤسسات الرسمية، ولعبت الخدمة الاجتماعية دورًا محوريًا في محاولة إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز التماسك بين الأفراد والجماعات. يمكن تقسيم هذه الجهود إلى ثلاثة محاور رئيسية: المبادرات المجتمعية التقليدية، البرامج الرسمية والخدمات الاجتماعية، والمداخل المهنية للتدخل الاجتماعي.

أولًا: المبادرات المجتمعية التقليدية: على الرغم من الأزمات، حافظت بعض المجتمعات المحلية في ليبيا على شبكات دعم تقليدية تعتمد على التآزر بين العائلات والجيران والجماعات القبلية، مثل تنظيم المساعدات المحلية، رعاية الأيتام، وتقديم الدعم النفسي والمادي للمتضررين (مفتاح، 2025، ص 98). هذه المبادرات كانت غالبًا ذاتية التنظيم وغير رسمية، لكنها لعبت دورًا حيويًا في تخفيف الضغوط الاجتماعية والنفسية على الأفراد، خاصة في المناطق التي عجزت فيها الدولة عن تقديم خدمات أساسية (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 40).

ثانيًا: البرامج الرسمية والخدمات الاجتماعية: رغم محدوديتها، سعت بعض مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم برامج دعم اجتماعي ونفسي، شملت تقديم الاستشارات الأسرية، برامج إعادة التأهيل للأطفال والنساء المتضررين من النزاع، ودعم المجتمعات المحلية لإعادة بناء مشاريع صغيرة ومبادرات تعاونية (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 58). هذه البرامج ركزت على تعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات، لكنها غالبًا ما واجهت صعوبات بسبب ضعف التمويل، التفكك الإداري، وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة (الزرقاني، 2025، ص 106).

ثالثًا: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية: هنا يبرز الدور المنهجي والممنهج للخدمة الاجتماعية في إعادة بناء المجتمع الليبي، حيث يتم تحليل الجراح الاجتماعية غير المرئية وتصميم برامج تدخلية تستهدف إعادة الثقة بين الأفراد، تقوية الروابط الأسرية، واستعادة القيم والممارسات الاجتماعية المتضررة (مفتاح، 2025، ص 100). تعتمد هذه التدخلات على مناهج تقييمية ومقاربة شاملة تشمل مستويات الأفراد، الأسرة،

والمجتمع، مع التركيز على تطوير القدرات المحلية لضمان استدامة النتائج (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025، ص 52).

كما أظهرت التجارب العملية أن البرامج التدخلية المهنية، عند دمجها مع المبادرات المجتمعية التقليدية، تكون أكثر فاعلية في إعادة بناء شبكات الدعم الاجتماعي، وإعادة الحياة للممارسات الثقافية والاجتماعية التي تضررت بفعل النزاع (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 61). وتؤكد هذه التجارب أن نجاح التدخل الاجتماعي المهني يعتمد على التعاون بين الدولة، المجتمع المدني، والمختصين الاجتماعيين، مع مراعاة خصوصية السياق الليبي، ومرونة البرامج في مواجهة الظروف المتغيرة للصراع والأزمات الاقتصادية (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 42).

يتضح من رصد المبادرات المجتمعية وأدوار الخدمة الاجتماعية أن التدخل المهني المنهجي يمثل العمود الفقري لإعادة بناء المجتمع الليبي من الداخل، إذ لا يمكن الاكتفاء بالمساعدات الفردية أو المشاريع المادية، بل ينبغي العمل على استعادة النسيج الاجتماعي، تعزيز الروابط الأسرية والجماعية، وإحياء القيم والممارسات الاجتماعية التقليدية. ويؤكد هذا الرصد أهمية دمج الخبرات المهنية مع المبادرات المجتمعية المحلية لضمان استدامة التغيير الاجتماعي وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود أمام أي صراعات مستقبلية (الزرقاني، 2025، ص 108).

الفصل الرابع: التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية واستراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي

تمهيد:

في أعقاب النزاعات الممتدة التي شهدتها ليبيا منذ عقود، لم يقتصر أثرها على تدمير البنية التحتية والمرافق العامة، بل امتد إلى النسيج الاجتماعي بأبعاده المختلفة، حيث أظهرت الفصول السابقة أن المجتمع الليبي يواجه جراحًا اجتماعية غير مرئية تتجلى في ضعف الثقة بين الأفراد، تراجع الروابط الأسرية والمجتمعية، وانحسار القيم والممارسات الاجتماعية التقليدية (الزرقاني، 2025، ص 97).

هذا الواقع يعكس أن إعادة الإعمار المادي وحده لن يكون كافيًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي المستدام، بل تتطلب العملية شمولية تمتد إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي من الداخل، بما يتيح للمجتمع استعادة قدرته على التفاعل الاجتماعي الصحي، التعاون الجماعي، والتمسك بالقيم المشتركة التي تعزز الانتماء والانصهار الاجتماعي (مفتاح، 2025، ص 92).

ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري دراسة التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية بوصفها أداة منهجية قادرة على معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية وإعادة بناء المجتمع الليبي بطريقة منظمة ومستدامة. إذ أن الخدمة الاجتماعية لا تقتصر على تقديم الدعم الفردي أو المساعدات المادية، بل تمتد لتشمل تصميم برامج مهنية تستهدف الأفراد، الأسرة، والمجتمع المحلي، مع التركيز على استعادة التماسك الاجتماعي وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 65).

يعكس هذا التوجه أهمية اعتماد مناهج نظرية واضحة مثل نظرية النظم الاجتماعية والنموذج الإيكولوجي، اللذان يقدمان إطارًا لفهم تفاعلات الأفراد مع محيطهم الاجتماعي وتداخل مستويات المجتمع المختلفة، بما يضمن تدخلًا متكاملًا على المستويات الفردية، الأسرية، والجماعية (ابوالمعاطي، 2018، ص 78؛ الهادي، 2022، ص 56).

كما أن دراسة استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي تكشف عن أهمية دمج المبادرات المجتمعية التقليدية مع التدخلات المهنية، بما يضمن استدامة النتائج وتقوية قدرات المجتمع على الصمود أمام أي أزمات مستقبلية، وهو ما يمثل قلب أهداف هذا الفصل، إذ يسعى إلى تحليل التدخلات المهنية القائمة، تقييم فاعليتها، ورصد أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في السياق الليبي (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 42).

وفي هذا الإطار، يهدف الفصل إلى تقديم صورة شاملة عن دور الخدمة الاجتماعية في إعادة البناء الاجتماعي، من خلال دراسة المداخل النظرية والتطبيقية، استراتيجيات التدخل، وأمثلة عملية على تنفيذ البرامج المهنية في المجتمع الليبي، بما يتيح للقارئ فهم كيفية معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية وتحويلها إلى فرص للتنمية الاجتماعية المستدامة (المنصوري، 2019، ص 64).

المبحث الأول: التدخلات المهنية وفق نظرية النظم الاجتماعية

تعتبر نظرية النظم الاجتماعية من الركائز الأساسية لفهم التفاعل بين مختلف عناصر المجتمع، إذ ترى أن المجتمع مجموعة مترابطة من الأنظمة الفرعية تتفاعل مع بعضها البعض بحيث يؤثر أي خلل في أحد هذه الأنظمة على استقرار النظام ككل (الهادي، 2022، ص 56). ومن هذا المنطلق، فإن النزاعات في ليبيا لم تقتصر على تدمير المباني والبنية التحتية، بل أثرت على الأفراد، الأسرة، الجماعات المحلية، والمؤسسات بشكل متشابك، مما جعل التدخل الاجتماعي بحاجة إلى مقاربة شاملة تراعي جميع مستويات النظام الاجتماعي (المنصوري، 2019، ص 61).

توضح الدراسات أن النزاعات أدت إلى ضعف الروابط الأسرية، تراجع التعاون المجتمعي، وانحسار الممارسات الاجتماعية التقليدية، وهو ما يمثل خللاً في النظام الاجتماعي يهدد الاستقرار المجتمعي على المدى الطويل (مفتاح، 2025، ص 92). بناءً على هذا التحليل، يأتي التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وفق نظرية النظم الاجتماعية ليعمل على إعادة توازن النظام الاجتماعي من خلال معالجة الجراح غير المرئية وإعادة بناء الثقة والروابط الاجتماعية (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 65).

ويشمل التدخل وفق هذا الإطار مجموعة من الأنشطة المهنية الممنهجة، مثل:

1- برامج تعزيز الثقة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، بهدف استعادة الروابط الاجتماعية وتقوية التعاون (الزرقاني، 2025، ص 105).
2- دعم الأسر المتضررة لضمان قدرتها على أداء وظائفها الأساسية في التربية والرعاية النفسية والاجتماعية، بما يسهم في استقرار النسيج الاجتماعي (مفتاح، 2025، ص 94).
3- تعزيز القيم والممارسات الاجتماعية التي تأثرت بالصراع، مثل التضامن، الاحترام المتبادل، والمشاركة الجماعية في النشاطات المجتمعية (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 42).

كما أن تطبيق نظرية النظم الاجتماعية يتيح للأخصائي الاجتماعي تقييم كل مستوى من مستويات النظام الاجتماعي وتحديد نقاط الضعف والقوة، بما يمكنه من تصميم برامج تدخلية موجهة لكل مكون من مكونات النظام، سواء على مستوى الفرد، الأسرة، الجماعة، أو المجتمع المحلي (المنصوري، 2019، ص 63). ويؤكد هذا النهج على أن نجاح إعادة البناء الاجتماعي يعتمد على معالجة كل مكون من مكونات النظام بطريقة متكاملة ومتزامنة، لأن أي تدخل معزول قد يكون غير فعال إذا لم يتم تنسيقه مع باقي المستويات (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 68).

وفي الواقع الليبي، أظهرت التجارب العملية أن برامج إعادة الثقة والتماسك الاجتماعي، عند دمجها مع المبادرات المجتمعية التقليدية، تساهم في إعادة الروابط الأسرية والجماعية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتقليل أثر الانقسامات المحلية والقبلية (الزرقاني، 2025، ص 108). ومن ثم، فإن التدخل المهني وفق نظرية النظم الاجتماعية يمثل إطارًا عمليًا متكاملاً لفهم التحديات الاجتماعية ووضع استراتيجيات فعالة لمعالجتها، بما يحقق إعادة بناء المجتمع الليبي من الداخل.

المبحث الثاني: التدخلات وفق النموذج الإيكولوجي:

يعتمد النموذج الإيكولوجي على فهم الفرد في سياقه البيئي والاجتماعي والثقافي، إذ يرى أن كل مستوى من مستويات البيئة يؤثر في الآخر بشكل متبادل، بدءًا من الفرد مرورًا بالأسرة، الجماعة، المجتمع المحلي، وصولًا إلى السياسات والمؤسسات العامة (أبو المعاطي، 2018، ص 78). في الحالة الليبية، يتيح هذا النموذج فهم كيفية تأثير النزاعات على الفرد والأسرة والمجتمع المحلي بشكل مترابط، وما يترتب على ذلك من جراح اجتماعية غير مرئية تحتاج إلى تدخلات مهنية دقيقة ومتدرجة.

تشير الدراسات إلى أن النزاعات في ليبيا أدت إلى تآكل شبكات الدعم التقليدية، تفكك الأسر الممتدة، وزيادة الانعزال الاجتماعي للفرد، وهو ما يمثل تهديدًا على قدرة المجتمع على التكيف واستعادة تماسكه الاجتماعي (مفتاح، 2025، ص 96). ومن هذا المنطلق، يوفر النموذج الإيكولوجي إطارًا مهنيًا شاملاً لتصميم التدخلات الاجتماعية، حيث يتم تحديد مستويات التدخل المختلفة بما يتوافق مع احتياجات الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، والبيئة الأوسع (المنصوري، 2019، ص 65).

أولًا: التدخل على مستوى الفرد والأسرة: تركز التدخلات على معالجة آثار النزاعات على الفرد والأسرة مباشرة، من خلال برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وتقديم الدعم الأسري لتقوية الروابط الأسرية،

تعزيز الثقة بين أفراد الأسرة، وتحسين مهارات التواصل وحل النزاعات (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 70). كما تشمل هذه التدخلات التوعية بالقيم الاجتماعية الإيجابية وإعادة ترسيخ الممارسات التعاونية، بما يسهم في بناء أساس صلب لإعادة التماسك المجتمعي (الزرقاني، 2025، ص 110).

ثانيًا: التدخل على مستوى المجتمع المحلي: على هذا المستوى، تهدف التدخلات إلى تقوية شبكات الدعم الاجتماعي وتعزيز التعاون بين الجماعات المحلية. وتشمل هذه البرامج تنظيم أنشطة جماعية ومبادرات ثقافية واجتماعية لإعادة إحياء الروابط التقليدية بين الأفراد والجماعات، وكذلك تشجيع المشاركة المجتمعية في حل المشكلات المحلية والمبادرات التنموية (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 44). هذه الإجراءات تساعد على استعادة الانتماء الاجتماعي وتعزيز الهوية الجماعية، وهو أمر أساسي لمجتمع تعرض لسنوات طويلة من النزاع والانقسام.

ثالثًا: التدخل على مستوى السياسات والمؤسسات: يشير النموذج الإيكولوجي إلى ضرورة تدخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لدعم جهود إعادة البناء الاجتماعي، من خلال إنشاء برامج رعاية اجتماعية شاملة، سياسات حماية الأسرة، وتنظيم المبادرات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين (الهادي، 2022، ص 61). ويؤكد التطبيق العملي في ليبيا أن التنسيق بين مستويات الفرد، الأسرة، والمجتمع، مع السياسات العامة، يزيد من فاعلية التدخل الاجتماعي ويضمن استدامة النتائج (مفتاح، 2025، ص 99).

ربط النموذج الإيكولوجي بالواقع الليبي:

في ضوء هذا النموذج، يتضح أن الجراح الاجتماعية غير المرئية الناتجة عن النزاعات لا يمكن معالجتها من خلال تدخل على مستوى واحد فقط، بل تتطلب تنسيقًا بين التدخلات الفردية، الأسرية، المجتمعية، والسياسات العامة. ويظهر هذا في برامج إعادة التأهيل التي تعتمد على مناهج متعددة المستويات، تشمل دعم الأفراد والأسر، وتفعيل المبادرات المجتمعية، وإعادة بناء الهياكل المؤسسية، بحيث يتم دمج الجهود المهنية مع المبادرات التقليدية لتعظيم أثر التدخل الاجتماعي (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 72).

وبالتالي، يصبح النموذج الإيكولوجي أداة أساسية لفهم تعقيدات المجتمع الليبي المتأثر بالصراع، وتصميم تدخلات مهنية شاملة ومستدامة لإعادة بناء المجتمع من الداخل، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من هشاشة النسيج الاجتماعي (المنصوري، 2019، ص 68).

المبحث الثالث: استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي

تمهيد:

تُعد استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي من أهم الأدوات التي يمكن أن تساهم في معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية واستعادة التماسك المجتمعي في ليبيا. فالواقع الاجتماعي الليبي يظهر أن النزاعات الطويلة لم تؤثر فقط على البنية المادية للمجتمع، بل تركت آثارًا عميقة على العلاقات بين الأفراد، الروابط الأسرية والمجتمعية، والقيم والممارسات التي تنظم الحياة اليومية (المنصوري، 2019، ص 51). من هذا المنطلق، أصبح من الضروري النظر إلى إعادة البناء الاجتماعي بوصفه عملية متكاملة تجمع بين المبادرات المجتمعية التقليدية والتدخلات المهنية المنهجية للأخصائي الاجتماعي، وليس مجرد إعادة بناء المرافق أو المشروعات المادية.

إن استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي تمثل أدوات فاعلة لفهم طبيعة التحديات الاجتماعية، وتطوير برامج مناسبة لمعالجتها بطريقة ممنهجة. فالنزاعات الطويلة أدت إلى هشاشة النسيج الاجتماعي، فقدان الثقة، ضعف الروابط الأسرية والمجتمعية، وتراجع الالتزام بالقيم الاجتماعية التقليدية، وهو ما يجعل أي تدخل محدود أو غير منسق غير قادر على تحقيق التغيير المستدام (الزرقاني، 2025، ص 95).

تُشير الدراسات إلى أن تمكين المجتمع المحلي والأخصائيين الاجتماعيين يشكل حجر الزاوية في أي استراتيجية إعادة بناء اجتماعي ناجحة. فالمجتمع الليبي يمتلك مبادرات تقليدية للتضامن والمساعدة المتبادلة، ولكنها تحتاج إلى دعم مهني وتنسيق منهجي لتصبح قادرة على إعادة النسيج الاجتماعي المتضرر (مفتاح، 2025، ص 103). وهنا يظهر صوت الباحثة الخفي، الذي يقوم على تحليل الواقع وربطه بالخبرة النظرية والمهنية في الخدمة الاجتماعية، مع تقديم حلول عملية تستند إلى فهم معمق للثقافة الليبية وظروفها التاريخية والاجتماعية.

كما تؤكد الأدبيات على أن أي تدخل لإعادة البناء الاجتماعي يجب أن يكون متعدد المستويات، يشمل:

1- المستوى الفردي: تعزيز مهارات الأفراد على التكيف الاجتماعي، حل النزاعات، واستعادة الثقة بالنفس والآخرين.
2- المستوى الأسري: دعم الأسرة في استعادة أدوارها التقليدية، وإعادة بناء الروابط بين أفرادها بعد الصدمات التي أحدثتها النزاعات.
3- المستوى المجتمعي: تعزيز المبادرات المجتمعية التقليدية وتطويرها لتصبح جزءًا من البرامج المهنية المنظمة، مما يضمن فاعلية التدخل واستدامة التغيير الاجتماعي (الهادي، 2022، ص 64).

هذا التمهيد يؤكد أن استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي ليست مجرد تدخلات نظرية أو برامج محددة، بل هي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تتطلب دمج المعرفة الأكاديمية والخبرة المهنية مع المبادرات المجتمعية المحلية. كما يضع الأساس لفهم كيفية تصميم برامج مهنية قادرة على معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية، واستعادة القيم والروابط التي فقدها المجتمع الليبي خلال عقود من الصراعات.

من خلال هذا التحليل، يمكن القول إن استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي هي البوابة الأساسية لفهم كيفية إعادة النسيج الاجتماعي الليبي وإحياء التماسك الاجتماعي بطريقة مستدامة ومنهجية. فهي تجمع بين:

1- البعد النظري: استنادًا إلى نظريات الخدمة الاجتماعية مثل نظرية النظم الاجتماعية والنموذج الإيكولوجي.
2- البعد التطبيقي: تصميم برامج ومبادرات عملية تستجيب للواقع الاجتماعي الليبي وتدعم استعادة الثقة والمشاركة المجتمعية.
3- البعد التحليلي: رصد وتحليل آثار النزاعات على المجتمع وربطها بالاستراتيجيات المهنية المناسبة (مركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص 47).

وبهذا يصبح المبحث الثالث جسرًا بين فهم الواقع الاجتماعي الليبي، وتطبيق استراتيجيات مهنية فعّالة لإعادة البناء الاجتماعي، ويهيئ القارئ لفهم كل فرع من فروع المبحث بشكل موسع، بدءًا من تعزيز القدرات المحلية، مرورًا بإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وصولًا إلى التنسيق المجتمعي والمؤسسي لتحقيق التغيير المستدام.

أولًا: تعزيز القدرات المحلية: تُعد القدرات المحلية من أهم الركائز لأي عملية إعادة بناء اجتماعي ناجحة، فهي تشكل الأساس الذي يبنى عليه التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي. فالواقع الليبي يظهر أن النزاعات الطويلة أضعفت قدرة المجتمع على تنظيم نفسه، وأدت إلى تراجع المهارات الفردية والجماعية في حل المشكلات الاجتماعية والتعامل مع الصراعات (المنصوري، 2019، ص 72).

ويتضح أن تمكين الأخصائيين الاجتماعيين المحليين والجمعيات الأهلية والمبادرات المجتمعية التقليدية يمثل أداة أساسية لإعادة النسيج الاجتماعي. فالأخصائي الاجتماعي يحتاج إلى تدريب مستمر على التقييم الاجتماعي، تصميم البرامج، وإدارة المبادرات المجتمعية بما يتوافق مع الثقافة الليبية، وهو ما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات المستقبلية (مفتاح، 2025، ص 90).

كما تظهر الدراسات أن الشبكات الاجتماعية المحلية، سواء الرسمية أو غير الرسمية، هي الضمان الأساسي لاستعادة التماسك الاجتماعي. إذ تشير التحليلات إلى أن غياب هذه الشبكات يؤدي إلى استمرار الانقسامات وضعف مشاركة الأفراد في النشاط المجتمعي وحل المشكلات المشتركة (الزرقاني، 2025، ص 99). من هذا المنظور، يصبح تعزيز القدرات المحلية مفتاحًا لأي تدخل اجتماعي مستدام، ويضمن استمرارية التغيير بعد أي برنامج إعادة بناء اجتماعي.

ثانيًا: برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي: النزاعات الطويلة خلفت آثارًا نفسية واجتماعية عميقة على المجتمع الليبي، وهو ما يتطلب برامج إعادة تأهيل متكاملة تستهدف الفرد والأسرة والمجتمع (المنصوري، 2019، ص 72).

تتضمن هذه البرامج عدة مستويات:

1- المستوى الفردي: يشمل جلسات الدعم النفسي الجماعي، والورش التدريبية على مهارات التكيف وحل النزاعات، مما يساعد على استعادة الثقة بالنفس وبالآخرين، وتحسين مهارات التواصل الاجتماعي (مفتاح، 2025، ص 103).
2- المستوى الأسري: البرامج الأسرية تعمل على إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وتعزيز الروابط بين الأجيال المختلفة، وهي ضرورية لاستعادة النسيج الاجتماعي المتضرر من النزاعات الطويلة (الزرقاني، 2025، ص 98).
3- المستوى المجتمعي: يشمل برامج المجتمعات المحلية التي تعيد إشراك الأفراد في الحياة العامة، وتعمل على تعزيز الهوية الجماعية والانتماء للمجتمع (الهادي، 2022، ص 64).

تحليل الواقع يظهر أن دمج هذه البرامج مع المبادرات المجتمعية التقليدية يزيد من فاعلية التدخل ويحقق استدامة التغيير الاجتماعي على المدى الطويل. وهنا يظهر صوت الباحثة الاجتماعية من خلال ربط الأدبيات النظرية بالواقع الليبي وتحليل كيف يمكن تنفيذ هذه البرامج بشكل عملي وفعّال.

ثالثًا: تعزيز التماسك المجتمعي: يُعد التماسك المجتمعي عنصرًا جوهريًا في إعادة بناء المجتمع الليبي، فهو يعكس قدرة الأفراد على العمل معًا والتعاون، ويساهم في استعادة الروابط الاجتماعية التقليدية والقيم المشتركة (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 77).

تحليل الواقع الاجتماعي يشير إلى عدة أبعاد مهمة:

1- الأنشطة الثقافية والاجتماعية: مثل الاحتفالات الجماعية والمبادرات التطوعية، التي تعيد إشراك المجتمع في الحياة العامة وتعزز شعور الانتماء الجماعي.
2- القيم والممارسات التقليدية: كالتضامن والتعاون، والتي أصبحت ضرورية لتعويض فقدان الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.
3- دمج المبادرات التقليدية مع البرامج المهنية: هذا الدمج يزيد من فعالية التدخل الاجتماعي ويحقق استدامة للتغيير الاجتماعي (مفتاح، 2025، ص 105).

تحليل هذه الجوانب يظهر أن التماسك المجتمعي لا يمكن استعادته إلا من خلال مقاربة شاملة تربط المبادرات المجتمعية بالخبرة المهنية.

رابعًا: التنسيق مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني: التحليل الأكاديمي للواقع الليبي يوضح أن غياب التنسيق بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني والأخصائيين الاجتماعيين يقلل من فاعلية أي تدخل اجتماعي (مركز الأهرام للدراسات، 2025، ص 56).

يمكن توضيح أهمية التنسيق في النقاط التالية:

1- دمج البرامج الحكومية مع المبادرات المجتمعية لضمان شمولية التغطية ومنع تكرار الجهود.
2- تنظيم الموارد وتحديد الأولويات لضمان وصول الدعم للأسر والمجتمعات الأكثر تضررًا.
3- استدامة النتائج وتحقيق تأثير طويل المدى على المجتمع الليبي من خلال تبادل الخبرات والمعرفة بين الجهات المختلفة.

تحليل الواقع يظهر أن التنسيق المستمر والمتكامل بين الجهات الرسمية، المجتمع المدني، والأخصائيين الاجتماعيين يمثل حجر الزاوية لنجاح استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي، ويضمن أن تكون النتائج دائمة ومستدامة.

خامسًا: الربط بالواقع الليبي والاستنتاج: من خلال تحليل الواقع الليبي وربطه بالدراسات السابقة، يمكن استنتاج أن تطبيق استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي يؤدي إلى:

1- استعادة الثقة بين الأفراد والجماعات المحلية.
2- تعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية المتضررة.
3- إعادة إحياء القيم والممارسات الاجتماعية التقليدية لتعزيز الانتماء والانصهار الاجتماعي.
4- تطوير قدرة المجتمع على التكيف مع النزاعات والأزمات المستقبلية.

وهكذا تصبح استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي أداة علمية ومهنية لمعالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية وإعادة بناء المجتمع الليبي بطريقة منهجية ومستدامة، وهو ما يعكس جوهر هدف الدراسة: "إعمار ما لا يُرى".

المبحث الثالث: استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي:

تمهيد:

تشكل استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي عنصرًا محوريًا في معالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية التي يعاني منها المجتمع الليبي بعد عقود من النزاعات الطويلة. فالواقع الليبي، كما تشير الدراسات الحديثة، يظهر أن النزاعات لم تؤثر على البنية المادية فحسب، بل خلفت آثارًا عميقة على الثقة بين الأفراد، الروابط الأسرية والمجتمعية، والقيم والممارسات الاجتماعية التي كانت تنظم الحياة اليومية وتدعم استقرار المجتمع (المنصوري، 2019، ص 51).

تُظهر التحليلات أن أي تدخل لإعادة الإعمار الاجتماعي المادي وحده لن يكون كافيًا لاستعادة التماسك الاجتماعي واستقرار المجتمع، لأن الجراح الاجتماعية تتعلق بثقافة المجتمع وعاداته وروابطه الداخلية، وهي لا تُرى بالعين المجردة ولكن أثرها ملموس في السلوك الاجتماعي (الزرقاني، 2025، ص 95).

في هذا الإطار، تصبح استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي مزيجًا متكاملًا من المبادرات المجتمعية التقليدية والتدخلات المهنية المنهجية للأخصائي الاجتماعي، بحيث تشمل جميع المستويات: الفردي، الأسري، والمجتمعي، من خلال تحليل الواقع وربطه بالخبرة النظرية والمهنية دون الحاجة لتجربة ميدانية مباشرة، بل عبر رؤية نقدية منهجية للأحداث والتفاعلات الاجتماعية (مفتاح، 2025، ص 103).

أولًا: تعزيز القدرات المحلية:

تُعد القدرات المحلية الركيزة الأولى لأي عملية إعادة بناء اجتماعي فعالة، فهي تعكس قدرة المجتمع على تنظيم نفسه، مواجهة الأزمات، والمشاركة الفاعلة في حل المشكلات الاجتماعية. الواقع الليبي يظهر أن النزاعات الطويلة أضعفت المهارات الفردية والجماعية، وأدت إلى تراجع المشاركة المجتمعية، كما أثرت على قدرات المؤسسات المحلية والجمعيات الأهلية على أداء أدوارها التقليدية (المنصوري، 2019، ص 72).

1- تدريب الأخصائيين الاجتماعيين المحليين: يتضح من التحليل أن تدريب الأخصائيين الاجتماعيين المحليين على مهارات التقييم، تصميم البرامج، وإدارة المبادرات المجتمعية يعد أمرًا حيويًا لإعادة النسيج الاجتماعي. فهؤلاء الأخصائيون يشكلون حلقة الوصل بين المبادرات التقليدية والمهنية، ويضمنون استمرارية البرامج وتحقيق أهدافها بطريقة علمية ومنهجية (الهادي، 2022، ص 64).

2- تطوير المبادرات المجتمعية التقليدية: المبادرات المجتمعية التقليدية في ليبيا، مثل الأنشطة التطوعية، دعم الأسر المتضررة، والمبادرات القبلية للتضامن الاجتماعي، تمثل قاعدة صلبة يمكن البناء عليها. ويشير التحليل إلى أنه دمج هذه المبادرات مع الخبرة المهنية يعزز فاعلية التدخل الاجتماعي ويزيد من قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات المستقبلية (مفتاح، 2025، ص 90).

3- تعزيز الشبكات الاجتماعية: الشبكات الاجتماعية المحلية هي الضمان الأساسي لاستعادة التماسك الاجتماعي. ضعف هذه الشبكات يؤدي إلى استمرار الانقسامات، ضعف الثقة بين الأفراد، وتراجع المشاركة في الأنشطة المجتمعية (الزرقاني، 2025، ص 99). ومن هذا المنظور، فإن تعزيز الشبكات يساهم في إعادة الروابط بين الأفراد والجماعات، ويهيئ البيئة المناسبة للتدخلات المهنية الفعالة.

ثانيًا: برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي:

أثبت الواقع الليبي أن النزاعات الطويلة خلفت آثارًا نفسية واجتماعية عميقة على الأفراد والأسر والمجتمع، وهو ما يستدعي تصميم برامج إعادة تأهيل متكاملة (المنصوري، 2019، ص 72).

1- المستوى الفردي: على المستوى الفردي، تشمل البرامج جلسات الدعم النفسي الجماعي، ورش التدريب على مهارات التكيف الاجتماعي، وحل النزاعات، واستعادة الثقة بالنفس وبالآخرين. هذه البرامج تساهم في إعادة دمج الأفراد في المجتمع، وتقوية قدرتهم على المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية (مفتاح، 2025، ص 103).

2- المستوى الأسري: الأسرة بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية، تحتاج إلى برامج تساعد على إعادة توزيع الأدوار بين أفرادها، تقوية الروابط بين الأجيال المختلفة، وتعزيز قدرة الأسرة على مواجهة الضغوط والنزاعات الداخلية والخارجية (الزرقاني، 2025، ص 98).
3- المستوى المجتمعي: برامج المستوى المجتمعي تعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الجماعية، وتعزز الهوية الجماعية والانتماء للمجتمع، مما يساهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتضرر (الهادي، 2022، ص 64).

إن دمج هذه البرامج مع المبادرات المجتمعية التقليدية يزيد من فاعلية التدخل، ويحقق استدامة التغيير الاجتماعي على المدى الطويل، ويجعل البرامج أكثر توافقًا مع الواقع الليبي.

ثالثًا: تعزيز التماسك المجتمعي:

يشكل التماسك المجتمعي أحد الأهداف الرئيسة لإعادة البناء الاجتماعي في ليبيا، حيث يعكس قدرة الأفراد على التعاون والعمل الجماعي، واستعادة القيم والممارسات الاجتماعية التي تأثرت بالنزاعات (مأزق النزاع الليبي، 2025، ص 77).

1- الأنشطة الثقافية والاجتماعية: الأنشطة الثقافية والاجتماعية، مثل الاحتفالات التقليدية، المبادرات التطوعية، واللقاءات الجماعية، تعمل على إعادة إشراك المجتمع في الحياة العامة، وتعزز شعور الانتماء الجماعي والهوية المشتركة.
2- القيم والممارسات التقليدية: القيم مثل التضامن، التعاون، الاحترام المتبادل، وحل النزاعات بطرق سلمية، تحتاج إلى إعادة إحيائها ضمن برامج مهنية تهدف لتعويض الفجوات الاجتماعية الناتجة عن النزاعات الطويلة (مفتاح، 2025، ص 105).
3- الدمج بين المبادرات التقليدية والبرامج المهنية: الدمج بين المبادرات التقليدية والبرامج المهنية يزيد من فاعلية التدخل الاجتماعي، ويحقق استدامة التغيير الاجتماعي، ويضمن أن تكون النتائج محسوسة على المستوى الفردي والجماعي.

رابعًا: التنسيق مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني:

أظهرت الدراسات أن غياب التنسيق بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني والأخصائيين الاجتماعيين يقلل من فاعلية أي تدخل اجتماعي (مركز الأهرام للدراسات، 2025، ص 56).

1- دمج البرامج الحكومية مع المبادرات المجتمعية: يساعد دمج البرامج الحكومية مع المبادرات المجتمعية على ضمان شمولية التغطية، منع تكرار الجهود، وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة وفاعلية.
2- تنظيم الموارد وتحديد الأولويات: تنظيم الموارد يضمن وصول الدعم إلى الأسر والمجتمعات الأكثر تضررًا، ويعزز من فاعلية البرامج، ويمنع الهدر في الجهود والموارد.
3- استدامة النتائج: يساعد التنسيق المستمر على تحقيق استدامة النتائج، نقل الخبرات بين الجهات المختلفة، وتعزيز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات المستقبلية.

خامسًا: الربط بالواقع الليبي والاستنتاج:

من خلال التحليل، يمكن استنتاج أن تطبيق استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي يؤدي إلى:

1- استعادة الثقة بين الأفراد والجماعات المحلية.
2- تعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية المتضررة.
3- إعادة إحياء القيم والممارسات الاجتماعية التقليدية لتعزيز الانتماء والانصهار الاجتماعي.
4- تطوير قدرة المجتمع على التكيف مع النزاعات والأزمات المستقبلية.

وبهذا تصبح استراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي أداة علمية ومهنية لمعالجة الجراح الاجتماعية غير المرئية وإعادة بناء المجتمع الليبي بطريقة منهجية ومستدامة، وهو جوهر هدف الدراسة: "إعمار ما لا يُرى".

الاستنتاجات:

1- تأثير النزاعات الطويلة على النسيج الاجتماعي: يتضح أن النزاعات المتكررة في المجتمع الليبي لم تترك أثرها على البنية المادية فحسب، بل أحدثت جراحًا عميقة في العلاقات الاجتماعية، بحيث تراجع مستوى الثقة بين الأفراد، ضعفت الروابط الأسرية والمجتمعية، وتعرضت القيم والممارسات الاجتماعية التقليدية

للاضطراب والتشويه. هذه التأثيرات تجعل المجتمع هشًا، وتؤكد أن أي تدخل لإعادة البناء الاجتماعي لا يمكن أن يكون ناجحًا دون معالجة هذه الجراح الخفية.

2- أهمية تمكين المجتمع المحلي: إن إعادة بناء المجتمع لا يمكن أن تتم إلا من خلال تعزيز القدرات المحلية للأفراد والجماعات. فالمجتمع الليبي يمتلك عناصر قوة داخلية يمكن البناء عليها إذا تم تطوير المهارات الفردية والجماعية، وتشجيع المبادرات المحلية على العمل بطريقة منسقة. هذا التمكين يشمل الأفراد والجمعيات الأهلية والمؤسسات المجتمعية، وهو حجر الأساس لاستعادة القدرة على التنظيم الذاتي وحل المشكلات بطريقة فعالة.

3- الدور التكميلي للبرامج النفسية والاجتماعية: يظهر أن البرامج الموجهة للأفراد والأسر والمجتمعات ضرورية لتعويض الأضرار التي أحدثتها النزاعات على المستوى النفسي والاجتماعي. دعم الأفراد في تطوير مهارات التكيف وحل النزاعات، وتقوية الأسرة في إعادة توزيع الأدوار وتعزيز الروابط الداخلية، وإشراك المجتمع في الأنشطة الجماعية، كلها مكونات متكاملة تساعد على إعادة التوازن الاجتماعي وتعزيز قدرة المجتمع على التكيف.

4- تعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة إحياء القيم: التماسك الاجتماعي يمثل الركيزة الأساسية لاستدامة أي عملية إعادة بناء. إعادة إشراك الأفراد في الحياة العامة، وتعزيز الانتماء الجماعي، وإحياء القيم والممارسات الاجتماعية مثل التضامن والتعاون والاحترام المتبادل، يضمن إعادة النسيج الاجتماعي لمستواه الطبيعي واستعادة الهوية المجتمعية.

5- أهمية التكامل بين المبادرات التقليدية والتدخلات المهنية: إن دمج الخبرة المهنية للأخصائي الاجتماعي مع المبادرات المجتمعية التقليدية يُعطي أفضل النتائج، لأنه يضمن أن تكون الاستراتيجيات مستجيبة للاحتياجات الفعلية للمجتمع ومتوافقة مع ثقافته المحلية، ما يزيد من فاعلية التدخل واستدامة التغيير.

6- التنسيق بين مختلف الجهات الاجتماعية: لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، يحتاج المجتمع إلى تنسيق جهود الأفراد والمؤسسات والمبادرات المحلية بطريقة متكاملة. هذا التنسيق يسمح بتحقيق شمولية التغطية، توزيع الموارد بشكل أفضل، واستمرارية البرامج على المدى الطويل.

7- الرؤية الكلية لإعادة البناء الاجتماعي: بشكل عام، يمكن القول إن إعادة البناء الاجتماعي في المجتمع الليبي يجب أن تكون شاملة ومتعددة المستويات، تركز على الفرد والأسرة والمجتمع، وتدمج بين القدرات المحلية والخبرة المهنية. هذه الرؤية تؤكد أن الإعمار لا يقتصر على المظهر المادي، بل يشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والقيمية، وهو ما يجعل المجتمع أكثر قدرة على مواجهة أي أزمات مستقبلية.

التوصيات:

انطلاقًا من الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة حول الجراح الاجتماعية غير المرئية في المجتمع الليبي وإستراتيجيات إعادة البناء الاجتماعي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى معالجة هذه الجراح واستعادة التماسك الاجتماعي بشكل منهجي ومستدام:

أولًا: تعزيز قدرات الأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسات المحلية:

1- تطوير برامج تدريبية شاملة للأخصائيين الاجتماعيين: ينبغي تصميم برامج تدريبية منهجية تهدف إلى تعزيز مهارات التقييم الاجتماعي، التخطيط، وإدارة المشاريع المجتمعية، بما يمكنهم من التعامل مع التحديات الاجتماعية المعقدة الناتجة عن النزاعات الطويلة.

2- دعم المبادرات المجتمعية التقليدية وتحفيز المشاركة المحلية: تشجيع الجمعيات الأهلية والمبادرات المحلية على تنظيم أنشطة تطوعية، حملات دعم الأسر المتضررة، وبرامج للتضامن الاجتماعي، مع دمج هذه الجهود مع التدخلات المهنية لضمان فاعلية أكبر واستدامة للنتائج.

3- إنشاء منصات تواصل بين الأخصائيين الاجتماعيين المحليين والمجتمع المدني: تطوير منصات مشتركة تسمح بتبادل الخبرات، متابعة تنفيذ البرامج، وضمان تنسيق الجهود بين مختلف الجهات، بما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الاجتماعية.

ثانيًا: برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي:

1- تصميم برامج دعم فردية وجماعية: تشمل برامج تدريب الأفراد على مهارات التكيف الاجتماعي، حل النزاعات، واستعادة الثقة بالنفس وبالآخرين، بهدف تمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع وإعادة بناء علاقاتهم الاجتماعية.

2- برامج دعم الأسرة وتعزيز الروابط الأسرية: تطوير برامج تهدف إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، تعزيز الروابط بين الأجيال المختلفة، وتعليم استراتيجيات التعامل مع الضغوط والصراعات الداخلية، ما يسهم في بناء أسرة أكثر تماسكًا واستقرارًا.

3- برامج على المستوى المجتمعي: تشمل تنظيم أنشطة جماعية ثقافية واجتماعية، تعزيز الانتماء المجتمعي، وتشجيع المشاركة في الحلول الجماعية للمشكلات المحلية. هذه البرامج تعيد دمج المجتمع بشكل عملي في أنشطته اليومية وتعيد بناء الهوية المجتمعية.

ثالثًا: تعزيز التماسك الاجتماعي والقيم المجتمعية:

1- إحياء القيم والممارسات الاجتماعية التقليدية: من خلال برامج تعليمية وتثقيفية، يجب إعادة تأكيد أهمية التضامن، التعاون، الاحترام المتبادل، والعمل الجماعي. هذه القيم تشكل الأساس لاستعادة التماسك الاجتماعي المتضرر.

2- تنظيم أنشطة ثقافية ومجتمعية: مثل المهرجانات المحلية، ورش العمل الجماعية، والأنشطة التطوعية، بهدف تعزيز الانتماء المجتمعي وإعادة إشراك الأفراد في الحياة العامة.

3- دمج المبادرات التقليدية مع البرامج المهنية: التأكد من أن جميع برامج التماسك الاجتماعي تراعي الخصوصية الثقافية للمجتمع الليبي، وتدمج الخبرة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين لضمان النتائج المستدامة.

رابعًا: التنسيق بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني:

1- إنشاء وحدات تنسيق مشتركة: تشكيل وحدات أو لجان تجمع الجهات الرسمية، المجتمع المدني، والأخصائيين الاجتماعيين لضمان تنسيق الجهود وتوحيد الرؤية في مشاريع إعادة البناء الاجتماعي.

2- تحديد الأولويات وتوزيع الموارد بشكل عادل: وضع خطة استراتيجية لتوزيع الدعم بشكل منهجي على المناطق والأسر الأكثر تضررًا، بما يضمن استدامة البرامج وفاعلية استخدام الموارد.

3- متابعة وتقييم مستمر: إنشاء آليات تقييم دورية لمراقبة نتائج البرامج، تعديل الاستراتيجيات عند الحاجة، وضمان تحقيق الأهداف على المدى الطويل.

خامسًا: الاستدامة والمرونة في البرامج:

1- تطوير برامج قابلة للتكيف مع المستقبل: يجب تصميم برامج مرنة تسمح بتعديل الاستراتيجيات وفقًا للتغيرات الاجتماعية والسياسية في ليبيا، بما يضمن استمرار فاعلية التدخل.

2- بناء ثقافة التعلم المستمر: تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين والمجتمع المحلي على مراجعة الممارسات، تبادل الخبرات، وتطوير البرامج باستمرار، لضمان أن تكون الجهود مستدامة وتستجيب للتحديات الجديدة.

أولًا: مقترحات تطبيقية للمجتمع والخدمة الاجتماعية:

1- تطوير برامج إعادة التأهيل المجتمعي: تصميم برامج عملية على المستويات الفردية، الأسرية، والمجتمعية لتعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة الجراح غير المرئية. يشمل ذلك ورش عمل، جلسات دعم جماعي، ومبادرات تطوعية محلية.

2- إنشاء مراكز دعم مجتمعي متعددة الوظائف: مراكز تقدم خدمات اجتماعية ونفسية، وتعمل كمنصات لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين المحليين، وتنسيق المبادرات بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني.

3- تعزيز المشاركة المجتمعية للشباب والنساء: إشراك الشباب والنساء في برامج بناء المجتمع يمكن أن يعزز من استدامة التغيير، ويعيد الثقة والمبادرة في الأفراد الأكثر تأثرًا بالنزاعات.

4- دمج الثقافة المحلية والقيم التقليدية في البرامج المهنية: استثمار القيم الاجتماعية التقليدية مثل التضامن والتعاون لتعزيز فعالية التدخلات المهنية وضمان قبول المجتمع للبرامج.

5- برامج متابعة وتقييم مستمرة: وضع آليات لتقييم الأثر الاجتماعي للبرامج بشكل دوري لضمان فاعلية المبادرات، وتعديل الخطط بما يتوافق مع التغيرات الاجتماعية والسياسية.

ثانيًا: مقترحات بحثية مستقبلية

1- دراسات ميدانية على مستوى الأسر: دراسة أثر النزاعات على الأسرة الليبية من خلال مقابلات واستبانات مع أفراد مختلف الأعمار، لتحليل أثر الصراعات على العلاقات الأسرية بشكل دقيق.
2- أبحاث نوعية عن التماسك الاجتماعي: إجراء دراسات نوعية حول كيفية إعادة بناء الثقة بين الأفراد والجماعات في المجتمعات المتضررة، مع التركيز على الخبرات الحياتية للمواطنين.
3- تحليل البرامج المجتمعية القائمة: دراسة البرامج والمبادرات التي تم تطبيقها في ليبيا بعد النزاعات، لتقييم نجاحها واستخلاص الدروس لتطوير برامج أكثر فاعلية.
4- استكشاف دور الأخصائي الاجتماعي في إعادة البناء: أبحاث حول تأثير تدخل الأخصائيين الاجتماعيين على تعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية، وتحديد أفضل الممارسات المهنية في السياق الليبي.

ثالثًا: مقترحات تطويرية للممارسة المهنية:

1- ورش تدريبية مستمرة للأخصائيين الاجتماعيين: التركيز على تطوير مهاراتهم في تقييم المجتمعات المتضررة، تصميم البرامج، وإدارة المبادرات المجتمعية.
2- إنشاء دليل عملي للتدخل الاجتماعي بعد النزاعات: دليل يشمل استراتيجيات عملية، أدوات تقييم، وأمثلة على التدخلات الناجحة، ليكون مرجعًا للأخصائيين الاجتماعيين في ليبيا.
3- تعزيز التعاون بين الجامعات والمجتمع المدني: خلق شراكات لتطبيق البرامج الأكاديمية المبتكرة في الواقع، وتوفير فرص تدريبية عملية للطلاب في مشاريع إعادة البناء الاجتماعي.
4- استخدام التكنولوجيا في تعزيز التماسك الاجتماعي: تطبيق منصات إلكترونية لتبادل الخبرات، متابعة تنفيذ البرامج، وتفعيل المبادرات التطوعية عن بُعد، خصوصًا في المناطق النائية أو المتضررة.

قائمة المراجع:

[1] إبراهيم علي الزرقاني، (2025). الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي عام 2011م. مجلة البحوث الأكاديمية, 29(2).
[2] أحمد المنصوري. (2019). دور الخدمة الاجتماعية في إعادة بناء المجتمعات المتضررة من النزاعات. طرابلس: دار الفكر الاجتماعي.
[3] أحمد عبدالله، (2020). دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمعات المتضررة من النزاعات. طرابلس: دار المعرفة الجامعية.
[4] حسن البكري. (2022). استراتيجيات التدخل الاجتماعي لإعادة البناء المجتمعي في بيئات النزاع. طرابلس: مركز الدراسات الليبية.
[5] خالد الحويطي. (2017). النموذج الإيكولوجي في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار الفكر.
[6] خالد المنصوري، (2019). إعادة بناء المجتمعات المتضررة: دور الخدمة الاجتماعية في معالجة النزاعات. عمان: دار الفكر الاجتماعي.
[7] ركز الجزيرة للدراسات. (2025). الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي. الرباط: مركز الجزيرة.
[8] مركز العربي للبحوث والدراسات. (2017). التحديات الاجتماعية في ليبيا بعد الثورة. الرباط: المركز العربي للبحوث والدراسات.
[9] ريم جمال. (2018). إعادة بناء القيم والممارسات الاجتماعية بعد النزاعات. القاهرة: دار الفكر العربي.
[10] سارة الحداد. (2020). إعادة تأهيل المجتمعات المتضررة من النزاعات: منظور الخدمة الاجتماعية. بنغازي: الجامعة الليبية.
[11] سامي المنصوري، (2019). الجراح الاجتماعية غير المرئية وأثرها على إعادة بناء المجتمع الليبي. طرابلس: دار النشر الأكاديمي.
[12] سامي الهادي، (2022). نظرية النظم الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية: التطبيقات والمداخل العملية. القاهرة: دار الفكر العربي.
[13] علي الزرقاني. (2025). الجراح الاجتماعية وأثر النزاعات على النسيج الاجتماعي الليبي. طرابلس: المركز الليبي للدراسات الاجتماعية.
[14] فاطمة إبراهيم. (2019). التماسك الاجتماعي وأثر النزاعات على الأسرة والمجتمع. تونس: دار الثقافة الاجتماعية.

[15]فاطمة الزوي، (2021). رأس المال الاجتماعي وإعادة الاستقرار في ليبيا: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاجتماعية الليبية، 8(1).
[16]مأزق النزاع الليبي: صياغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام. (2025). الدوحة: مركز حمد للدراسات.
[17]ماهر أبو المعاطي. (2018). الخدمة الاجتماعية: النظرية والممارسة في المجتمع العربي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
[18]ماهر ابو المعاطي، (2018). المداخل الإيكولوجية في الخدمة الاجتماعية: دراسة تحليلية. عمان: دار المعرفة الجامعية.
[19]محمد مفتاح، (2025). أثر الثقافة الوطنية على الأزمة السياسية في ليبيا (2011–2024). مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 15(1).
[20]مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2025). تطورات الصراع السياسي في ليبيا ومآل اتفاق الصخيرات. القاهرة: مركز الأهرام.
[21]مصطفى العيساوي. (2018). النزاعات المسلحة وتأثيرها على رأس المال الاجتماعي في ليبيا. مجلة البحوث الاجتماعية، 12(2).
[22]منى عبد السلام. (2016). مبادئ الخدمة الاجتماعية وممارستها في المجتمع العربي. عمان: دار النشر الجامعي.
[23]يوسف سعيد. (2021). نظريات النظم الاجتماعية وتطبيقاتها في إعادة البناء الاجتماعي. طرابلس: دار العلوم الاجتماعية.
[24] Wikipedia contributors. (2020). Libyan civil war (2014–2020). Retrieved from [https://en.wikipedia.org/wiki/Libyan_civil_war_(2014–2020)]
[25] Reuters. (2026, January 18). Libya devalues dinar by 147%. Retrieved from [https://www.reuters.com/world/africa/libya-devalues-dinar-by-147-second-cut-less-than-year-2026-01-18]
[26] International Organization for Migration (IOM). (2025). Number of immigrants in Libya reaches 858,604 – early 2025. Retrieved from https://libyaobserver.ly/news/iom-number-immigrants-libya-reached-850000
[27] International Organization for Migration (IOM). (2025). IOM identifies 894,890 migrants in Libya from 45 nationalities in May–July 2025 reporting period. Retrieved from https://libyaherald.com/2025/10/iom-identifies-894890-migrants-in-libya-from-45-nationalities-in-may-july-2025-reporting-period-18-percent-up-on-2024
[28] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) & Brookings Institution. (2025). Displacement in Libya: Humanitarian priorities and responses. Retrieved from https://www.brookings.edu/articles/displacement-in-libya-humanitarian-priorities

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.